وقال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ الأعراف (٥٤).

وقال سبحانه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ سورة الأنعام (١٠١).

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ سورة فاطر (٣).

السادسة / التوحيد في الربوبية: ويعني الاعتقاد بأن تدبير الحياة والكون وما فيها كلها بيد الله سبحانه وأن الإنسان وكل ما في الكون لا يملك لنفسه شيئاً من التدبير، وإن مصير الإنسان في حياته كلها إليه سبحانه، ولو كان في الكون أسباب ومُدبرات، فكلها جنود له تعالى يعملون بأمره ويفعلون بمشيئته.

ويقابله الشرك في الربوبية وهو تصور أن هناك مخلوقات لله سبحانه لكن فوّض إليها أمر تدبير الكون ومصير الإنسان في حياته تكويناً أو تشريعاً وأنهُ سبحانه اعتزل هذه الأمور بعد خلقهم وتفويض الأمر إليهم، لذا نجد أن القرآن الكريم قد أنكر أي مُدبر سوى الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢)﴾ سورة الأنبياء (٢٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (٩١)﴾ سورة المؤمنون (٩١).

السابعة / التوحيد في الطاعة: إن انحصار حق الطاعة في الله سبحانه من شؤون انحصار الربوبية فيه سبحانه. فإن الله تعالى هو خالق الإنسان ومُدبر حياته ومخطط مساره وخالقه على وجه، له حق الطاعة كما له حق الحاكمية، فليس هناك مُطاع بالذات إلا هو، فهو الذي يجب أن يُطاع ويُمتثل لأمره ولا يجب إطاعة غيره إلا إذا كان بإذنه وأمره كإطاعة الأنبياء مثلاً والأوصياء، وأولي الأمر من الخلفاء والعلماء وأهل الصلاح.

ولأجل ذلك نجد الآيات على صنفين صنف يعرفهُ سبحانهُ مُطاعاً ويقول:

﴿ وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴿٢٨٥﴾ ﴾ سورة البقرة (٢٨٥).

وصنف يعطف على إطاعة الله سبحانه إطاعة رسوله ولكن يجعل لزوم إطاعته مُقيداً بإذنه سبحانه كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ سورة النساء (٦٤). وقوله تعالى سبحانه: ﴿ مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴿٨٠﴾ ﴾ سورة النساء (٨٠).

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ سورة النساء (٥٩).

الثامنة / التوحيد في التشريع: أي انحصار حق التقنين والتشريع في الله سبحانه، فإذا كان الله تعالى هو الرب والمُدبر والمسير للكون والإنسان، والمالك فلا وجه لسيادة رأي أحد على أحد. لأن الناس في حكم الله تعالى سواسية كأسنان المشط فلا فضل لأحد على أحد من حيث هو.

وعلى هذا الأساس لا يوجد في الإسلام أي سلطة تشريعية لا فردية ولا جماعية ولا مُشرع إلا الله وحده ورسوله، فهما مصدرا التشريع، وأما الفقهاء والمجتهدون فليسوا بمُشرعين بل هم مُتخصصون في معرفة تشريعه سبحانه ووظيفتهم الكشف عن الأحكام بعد الرجوع إلى مصادرها وجعلها في متناول الناس.

وهناك آيات من الكتاب العزيز تدل بوضوح على اختصاص التشريع بالله تعالى، نذكر بعضاً منها:

قال تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ سورة المائدة (٤٤).

وقوله سبحانه: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ سورة المائدة (٤٥).

وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم